Distr.: Limited
6 June 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

فريق استعراض التنفيذ
الدورة التاسعة
فيينا، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

باء- نتائج استعراضات الدورة الأولى

١- قدَّم ممثلٌ للأمانة عرضاً شفوياً محدَّثاً بشأن الأعمال الجارية من أجل وضع مجموعة من التوصيات والاستنتاجات غير الملزِمة القائمة على الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية (CAC/COSP/2017/5) خلال دورة الاستعراض الأولى. وقد أُعدت الورقة ذات الصلة من أجل الدورة السابقة للفريق وقدِّمت إلى المؤتمر بناء على قراره ٦/١، الذي طُلب فيه إلى الفريق تحليل نتائج الاستعراضات القُطرية التي أُجريت في إطار الدورة الأولى من حيث التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المستبانة والملاحظات المقدَّمة والاحتياجات من المساعدة التقنية، في ضوء تقارير التنفيذ المواضيعية. وتستند هذه الورقة إلى تحليل لما يفوق ٥ ٠٠٠ من فرادى التوصيات وقرابة ١ ٠٠٠ من الممارسات الجيدة المستبانة في ١٤٩ استعراضاً من الاستعراضات القُطرية المنجزة في الدورة الأولى. وتجسِّد هذه الورقة أيضاً مضمون المذكرات الكتابية الواردة من الدول الأطراف الـ١٦ التي استفادت من فرصة تقديم تعليقات كتابية على مشروع ورقة المناقشة التي أُعدت من أجل دورة الفريق الثامنة.

٢- وعموماً، تلقت الأمانة تعقيبات إيجابية بشأن هذه الوثيقة، إذ أُخذ في الاعتبار أنَّ مجموعة التوصيات والاستنتاجات هذه غير ملزمة بطبيعتها. وستعمَّم هذه الوثيقة من جديد لتقديم تعليقات كتابية عليها بعد دورة الفريق هذه، كما ستناقَش في اجتماع الخبراء المعني بالتعاون الدولي وستتاح لدورات الفريق ذات الصلة. ورحَّب المتكلمون بالعمل التحليلي المركَّز الذي تضطلع به الأمانة من أجل صياغة الاستنتاجات والتوصيات غير الملزمة بشأن نتائج دورة الاستعراض الأولى. وأشاروا إلى أنَّ هذه الاستنتاجات والتوصيات يمكن أن تخضع للمزيد من المناقشة خلال الدورة

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستأنفة الثانية للفريق، للاستفادة من إسهامات الخبراء المعنيين المشاركين في اجتماع الخبراء بشأن التعاون الدولي.

٣- وأكَّد العديد من المتكلمين مجدداً التزام بلدانهم بالآلية باعتبارها أداةً لاستبانة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والممارسات الجيدة والاحتياجات من المساعدة التقنية، وأشاروا إلى الأثر الملموس للآلية في هذا الصدد. وسلط المتكلمون الضوء على الخطوات المحدَّدة التي اتخذتها بلدانهم استجابة لتوصيات الدورة الأولى، وأكدوا التزام بلدانهم بالاستجابة لها. وعلى وجه الخصوص، أحاط العديد من المتكلمين الفريق علماً بالتعديلات التي أُدخلت على السياسات والتشريعات الوطنية والإصلاحات المؤسسية التي اضطُلِع بها من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض. وذكر المتكلمون، على سبيل المثال، وضع استراتيجيات وطنية لمنع الفساد ومكافحته، وكذلك الجهود الرامية إلى إنشاء محاكم متخصصة في مكافحة الفساد وهياكل مؤسسية للتحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها وتنسيق سياسات مكافحة الفساد. وأشار المتكلمون أيضا إلى التطورات المسجلة في مجال تجريم الفساد وغسل الأموال، مثل جرائم رشو الأجانب والرشو في القطاع الخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإعاقة سير العدالة، والعقوبات المفروضة على جرائم الفساد، والإثراء غير المشروع، ومسؤولية وشفافية الأشخاص الاعتباريين، وعائدات الجريمة (بما في ذلك تدابير حجز العائدات وتجميدها ومصادرتها، التي أدت إلى إصدار أوامر قضائية فعالة)، وحماية المبلغين، وتضارب المصالح. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أشار المتكلمون إلى وضع تشريعات بشأن تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية على أساس التوصيات الصادرة في دورة الاستعراض الأولى، وإلى الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الهيئات والآليات الدولية الأخرى، وأعادوا تأكيد الحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي. وشجع أحد المتكلمين، مؤكِّداً على التحديات المواجهة في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في هذا السياق، على التعجيل بوضع مبادئ توجيهية غير ملزمة في مجال تبادل المعلومات استباقيًّا وفي الوقت المناسب وفقاً للمادة ٥٦ من الاتفاقية، عملاً بالقرار ١/٧. وأشار أحد المتكلمين إلى الأثر الإيجابي الذي سيترتب على وضع نظامٍ لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتناول التوصيات الصادرة عن مختلف آليات استعراضِ الأقران. وشجع الفريقَ على النظر في استخدام نهج مماثل عند استعراض التدابير المتخذة استجابةً لتوصيات الاستعراض. كما رحب المتكلمون بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء في التعاون فيما يتعلق بمتابعة الاستعراضات، بما في ذلك من خلال الموظفين الميدانيين، وشجعوا المكتب على مواصلة تكثيف هذا الدعم. وفي هذا السياق، دعا العديد من المتكلمين الدول الأطراف إلى تزويد المكتب بالموارد اللازمة لتوسيع نطاق هذا الدعم ليشمل أيضا الدول الأطراف المستعرَضة في الدورة الثانية، مما سيمكنها من الاستفادة بشكل كامل من عملية الاستعراض.